

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٤٧

المعقودة بقصر الأمم في جنيف، يوم الأربعاء، ٤ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد فانتشينغ بيوريفدورج.....(منغوليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08394(A)



* 1 6 0 8 3 9 4 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٤٧ لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي في هذه اللحظة بأن أعلق الجلسة لأستطيع الذهاب إلى الصالون الفرنسي للترحيب بأول ضيف سنستقبله بعد ظهر اليوم، وهو وزير الشؤون الخارجية والتجارة الآيرلندي، السيد تشارلز فلائغان.

عُلمت الجلسة لمدة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. وأودّ الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا اليوم، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الآيرلندي، السيد تشارلز فلائغان، وأن أشكره على مخاطبته المؤتمر. ويسرّني ويُشرفني أن أدعو السيد فلائغان إلى أخذ الكلمة.

السيد فلائغان (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، دعني أستهل كلمتي برغبتي في الإشادة بمستوى القيادة الرفيع جداً الذي أبدته منغوليا في مجال نزع السلاح، وقد سررت جداً حقاً بالإيعاز إلى المسؤولين التابعين لبلدي بالاشتراك في رعاية القرار المتعلق بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وأرحّب بشدة باعتماد الجمعية العامة هذا القرار دون تصويت في العام الماضي.

إن علمنا يجابه تحديات جسيمة وصعبة، ولا يزال نزع السلاح النووي إحدى المسائل الأخلاقية الرئيسية في عصرنا هذا. لكن على الرغم من عظم هذا التحدي، أعتقد أن أسباب التفاؤل موجودة.

ففي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، دخلت معاهدة تجارة الأسلحة حيّز النفاذ لتكون أملاً حقيقياً وثبت ما نستطيع تحقيقه حينما نعمل جميعاً سوياً إعلالاً للمصلحة العامة. فهذه المعاهدة هي أول صك ملزم قانوناً ينظم التجارة الدولية للأسلحة التقليدية. ويرحب بلدي، آيرلندا، الذي كان من أوائل البلدان التي وقّعت عليها، بكون عدد البلدان التي وقّعت عليها يتجاوز الآن ١٣٠ بلداً. ونحن نتطلّع إلى العمل مع سائر الدول الأطراف على ضمان إقرار نظام تنفيذ قوي وفعال يكبح تدفق الأسلحة التقليدية غير المنظم، لينقذ الأرواح ويحدّ من حجم المعاناة الإنسانية ويجعل عالمنا أكثر أماناً.

وقد استطاع العالم، بالمثل، الاتفاق على أنه ينبغي ألا يكون للأسلحة الكيميائية والبيولوجية مكان في الحروب الحديثة. ومع اقترابنا من إحياء الذكرى المئوية لأول استخدام للأسلحة الكيميائية في الحرب العالمية الأولى، يمكن للمجتمع الدولي أن يجد عزاءه في رد الفعل القوي الموحد على استخدام الأسلحة الكيميائية المروّع بسوريا وفي الجهود المشتركة التي ما زالت تُبذل من أجل القضاء على هذه الأسلحة، والتي يسرّ آيرلندا أن يكون لها فيها إسهام إيجابي.

وعلى نفس المنوال، ما زال المجتمع الدولي يحرز، في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، تقدماً جماعياً بشأن اتفاقية أوتاوا الرائدة (لحظر الألغام المضادة للأفراد) واتفاقية الذخائر العنقودية، وكل ذلك يساهم في إرساء قواعد دولية قوية وتحريم هذه الأسلحة التي ثبتت

عشوائيتها ولا إنسانية آثارها. وتتطّلع آيرلندا حقيقةً إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في أيلول/سبتمبر من هذا العام في ضيافة دولة شقيقة عضو في الاتحاد الأوروبي. ونرى في ذلك فرصة لمضاعفة جهودنا الرامية إلى تخليص العالم من هذه الأسلحة الإنسانية. ولا تزال آيرلندا ملتزمة بمواجهة هذا التحدي والتحديات المستجدة الأحدث عهداً، كالمسائل التي تكتشفت بإمكانية وجود منظومات أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل، فضلاً عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق في المناطق المأهولة بالسكان.

ودعوني أقول إن خطر الانفجار النووي لا يزال حقيقياً جداً بعد مضي سبعين عاماً على انتهاء الحرب العالمية الثانية ومشاهد الدمار المريعة في اليابان. وآيرلندا، بوصفها الجهة التي بادرت إلى تقديم القرارات التي اعتمدت في الأمم المتحدة وأفضت إلى التفاوض على إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حريصة على ضرورة احترام أحكام هذه المعاهدة وتنفيذها على حد سواء. والطروح المشيرة إلى تعادل الإنجازات المحققة في مجال نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف مع تلك المحققة في إطار الركيزتين الأخريتين للمعاهدة لا ترتكن إلى الحقائق الواقعية. فعلى النقيض من ذلك، ما زال خلل التوازن بين ركائزها الثلاث يتزايد.

وتدعي بعض الأصوات أن بقاء الأسلحة النووية من مصلحتنا وأنها نستفيد من حالة الاستقرار التي تُضيفها على النظام العالمي. لكنّ ما نشاهده من اضطرابات عنيفة وسفك للدماء في مناطق عديدة من العالم يدل على أن الأسلحة النووية لم تَقِنَا النزاعات ولا أضفت على النظام العالمي أي شكل من أشكال الاستقرار. وفضلاً عن ذلك، فأنا أؤمن إيماناً راسخاً بأن آثار أي انفجار للأسلحة النووية ستنتفي عن النظام العالمي تماماً صفة الاستقرار، ربما للأجيال.

وإذ تضع آيرلندا ذلك في اعتبارها، فإنها ترحب بتجديد التركيز على الأساس المنطقي الأصلي الذي استندت إليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا وهو القلق إزاء حجم التكلفة البشرية لوقوع حادث يتسبب فيه أي من الـ ٨٠ ٠٠٠ سلاح من الأسلحة النووية التي كانت موجودة عندئذ. وعلى الرغم من خفض عدد الأسلحة النووية، الذي نرحب ونعترف به على حد سواء، لا يمكننا أن نغفل وجود ١٧ ٠٠٠ سلاح من هذه الأسلحة الإنسانية، حتى الآن، واحتمال وقوع انفجار للأسلحة النووية في أي وقت بوجودها.

لذا، فأيرلندا ممتنة لحكومات النرويج والمكسيك والنمسا للدور القيادي الذي اضطلعت به في استضافة مؤتمرات دولية كبرى بشأن الآثار الإنسانية للانفجار النووي. ومن اللازم أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا مستعدين للخضوع لوضع يُحتمل في ظلّه أن يُستخدم يوماً ما سلاح نووي في منطقة أو أخرى، عاجلاً أم آجلاً، أو حتى أن ينفجر عرضاً. ففي النهاية، نحن على بينة بحجم المعاناة الإنسانية التي ستترتب على ذلك وعجز خدمات الطوارئ عندئذ عن استيعاب الوضع في أي مكان.

ويحتج البعض بأن لنزع السلاح مخاطر مثلما للإبقاء على وجودها مخاطر. وأدفع بأن حجم الأخطار المقترنة بالاحتفاظ بها يفوق حتماً حجم مخاطر نزعها. فالمخاطر الملازمة للإبقاء على برامج الأسلحة النووية تنمو إلى علمنا باستمرار، والآن أكثر من أي وقت مضى بفضل البحث العلمي المستقل في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة، والبحث المستند، حتى الآن، إلى المعلومات غير السرية المتاحة.

لقد التقيتُ قبل الانضمام إليكم في هذه القاعة برئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير. وقد هنأته بالخطاب المهم الذي أدلى به مؤخراً إلى أعضاء السلك الدبلوماسي في جنيف فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وتتفق آيرلندا تماماً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على ضرورة سد الثغرة القانونية القائمة للقضاء على الأسلحة النووية. وكما قال الرئيس ماورير، لقد حان الوقت لاستخلاص الاستنتاجات القانونية والسياسية والتشغيلية مما عُرف عن الآثار الإنسانية الكارثية التي اعترفت بها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل أكثر من خمس سنوات.

فلم لا ينبغي أن يطّلع المواطنون العاديون، الملزمة حكوماتهم بحماية سلامتهم وأمنهم، على معلومات كاملة وشفافة عن مخاطر الاحتفاظ بالأسلحة النووية، لئلا يتمكنوا من الحكم عن علم على ما إذا كان يمكن لفضائع 'محركة' نووية منقطعة النظير أن تجعل الاحتفاظ بتلك الأسلحة أمراً يمكن تبريره أو أمراً منطقياً؟ فكما أن على الحكومات واجب رعاية صحة مواطنيها ورفاههم، فإن لهؤلاء المواطنين أنفسهم بعض الحقوق في الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي يُحتمل أن يواجهوها يومياً.

وأودُ الإشادة بالأمين العام بالنيابة لهذا المؤتمر لمبادرته إلى تنظيم محفل غير رسمي لمنظمات المجتمع المدني في تاريخ لاحق من هذا الشهر. فآيرلندا لا تشك مطلقاً في القيمة التي تضيفها الجهات الشريكة لنا في المجتمع المدني إلى النقاش المتعلق بنزع السلاح. ومن المؤسف أن أعضاء هذا المؤتمر غير قادرين على الاستفادة من خبراتها العملية استفادة كاملة وأكثر منهجية ودينامية. وتؤمن آيرلندا إيماناً راسخاً بأن أهداف نزع السلاح مشتركة عموماً بين الدول، وأودُ أن أُؤكد مجدداً اعتقاد حكومة بلدي القوي أنه ينبغي توسيع نطاق عضوية هذا المؤتمر. فإن كان هدف نزع السلاح تعزيز السلام والأمن، كما تعتقد آيرلندا، فلم ينبغي استثناء أغلبية الدول من الهيئة المكلفة بولاية التفاوض على إبرام مجموعة من الصكوك الملزمة قانوناً بشأن نزع السلاح؟

إن أول بند من بنود جدول أعمال هذا المؤتمر، الذي اعتمد في ٢٠ كانون الثاني/يناير، هو "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". وتعرب آيرلندا عن أسفها الشديد لأنه لا يزال من الضروري الحديث عن وقف سباق التسلح النووي، ولكن الواقع المرير في العالم الذي نعيش فيه هو أن الخطوات اللازمة لوقف سباق التسلح النووي لم تُتخذ بعد. وفي غضون بضعة أسابيع من اليوم، سيكون قد مرّ ٢٠ عاماً على تقديم سفير كندا، جيرالد شانون، تقريره إلى المؤتمر عن أنسب ترتيب للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع

الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومنذ ذلك الحين، لم تُشكّل اللجنة المخصصة التي كان مقرراً أن ينشئها هذا المؤتمر، كما لم يجر المؤتمر أي مفاوضات على معاهدة بشأن هذا الموضوع ولا على أي معاهدة أخرى لنزع السلاح.

وفي عام ٢٠١٣، ذكرت آيرلندا في تقريرها المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة برأيها الثابت الذي مفاده أن أي معاهدة من هذا القبيل لا بد من أن تتناول مسألتَي مخزونات المواد الانشطارية الحالية وما سينتج من هذه المواد في المستقبل. وسيؤدي التفاوض على معاهدة وإبرامها إلى وقف التطوير الكمي للأسلحة النووية. غير أنهما لن يؤديا بالضرورة إلى وقف أي تحسين نوعي للأسلحة النووية. وتتجلى أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة في الدليل الدامغ على الآثار الطويلة الأجل الناجمة عن تجارب الأسلحة النووية. إنني أدعو الدول المطلوب تصديقها على المعاهدة لتخليص العالم من شبح تجارب الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وقد وضع المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود في فيينا في كانون الأول/ديسمبر الماضي، على غرار اجتماعيه السابقين المعقودين في أوصلو وناياريت، البُعد الإنساني في صدارة مداولاته، لينصب تركيزه بذلك في مكانه الصحيح، أي على ضحايا التفجيرات والتجارب النووية.

وقد عُرضت الوقائع والأدلة بطريقة عادلة ومتوازنة بمحاذاة شهادات الباقين على قيد الحياة. ونحن نشجع مهمة كل من لديه اعتراض على أي من نتائج المؤتمر على المشاركة في هذا الحوار الحاسم وندعوه إلى الإشارة إلى الوقائع محل اعتراضه. وأظهرت الأدلة التي عُرضت في مؤتمر فيينا بجلاء أن مخاطر التفجير النووي أكبر بكثير مما ندركه، وأن القدرة على مواجهة حدث من هذا القبيل ضعيفة إلى حد يبعث على اليأس، وأن تأثير هذا الحدث على النساء والأطفال سيكون أكبر بكثير من تأثيره على الرجال.

ويمكن قياس مدى أهمية مؤتمر فيينا بعدد البلدان الممثلة فيه، والبالغ ١٦٠ بلداً تقريباً، وبقرار الأمين العام للأمم المتحدة والبابا فرانسيس توجيه رسالتين شخصيتين إلى المؤتمر. وقد شكك البابا والعديد من الزعماء الدينيين الآخرين فيما إذا كان الاحتفاظ بالأسلحة النووية لأغراض الردع صائباً من الناحية الأخلاقية. وقال البابا فرانسيس، وأعتقد أن من المهم التأمل في قوله، إن "الردع النووي وخطر تبادل الدمار المحقق لا يمكن أن يكونا أساساً لقيم أخلاقية قوامها الأخوة والتعايش السلمي بين الشعوب والدول. وإن شباب اليوم والغد يستحقون مستقبلاً أفضل بكثير"، وأنا أتفق مع هذا الكلام وإني على يقين من أننا نتفق جميعاً معه.

أما الأمين العام للأمم المتحدة، فذكرنا بأن "ما من بلد يعترض على الرغبة في بناء عالم خال من الأسلحة النووية". ويتفق بلدي، آيرلندا، مع ملاحظة الأمين العام بأن أننا كلما ازداد فهمنا للآثار الإنسانية، كلما اتضح أن علينا أن نمضي في سبيل نزع السلاح باعتباره ضرورة ملحة. وإذا كانت الغالبية العظمى ترى أن هذه الأسلحة مجردة من أي مبرر أخلاقي وقيمة

نفعية، وإذا كان قد تبين أن لهذه الأسلحة قدرة تدميرية مروعة وعشوائية، فلم العزوف إذاً عن مناقشة المسارات القانونية الكفيلة بالقضاء عليها بما أن جميع الدول ملزمة بأن تفعل ذلك؟

وإنني أثني على النمسا لما أبدته من نية واضحة في تعهدها بعرض نتائج مؤتمر فيينا خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وأعلن عن تأييدي ودعمي لأي مسعى يهدف إلى تسليط الضوء على أهوال هذه الأسلحة اللاإنسانية حقاً وعلى ما تمثله من مخاطر وأخطار، وسأفعل الشيء نفسه خلال المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في غضون شهرين. وأمام الوقائع التي تبين ما سيشكله انفجار نووي من مخاطر على كوكبنا وما سيترب عليه من عواقب، التزمت حكومة النمسا في تعهدها بتحديد ومتابعة التدابير الفعالة المطلوب اتخاذها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق هدف نزع السلاح النووي وإنهاء سباق التسلح النووي. وقد انضمت آيرلندا إلى شركائنا في ائتلاف البرنامج الجديد، في نيسان/أبريل الماضي، في تقديم مقترحات لإجراء مناقشات بشأن هذه التدابير الفعالة والعناصر الممكن إدراجها في إطار أو صكٍ قانوني يعبر عنها. ولذا، فإن حكومة بلدي تقف صفاً واحداً مع حكومة النمسا في تحقيق هذا الهدف، وتشير إلى أن هذا التعهد يترك مفتوحاً المسار القانوني الصحيح الذي يجب اتباعه صوب تحقيق هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وتقف ركيزة عدم الانتشار التي تقوم عليها المعاهدة بيننا وبين بناء عالم خال من الأسلحة النووية للجميع. وما فتئت آيرلندا تدعو إلى تنفيذ متوازن للمعاهدة على نطاق جميع ركائزها الثلاث، وهي تولي ذات القدر من الأهمية لأحكام عدم الانتشار المنصوص عليها في المعاهدة سواء بالنظر إلى وجاهتها أو إلى مساهمتها في تحقيق هدف نزع السلاح.

وتود آيرلندا أيضاً أن تؤكد مجدداً الأهمية المحورية التي يحظى بها نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نظام عدم الانتشار النووي. وعلى غرار العديد من الدول الحاضرة هنا، تشارك آيرلندا بنشاط وتؤيد بقوة عدداً من نظم مراقبة الصادرات التي تهدف إلى مكافحة انتشار التكنولوجيا والمواد والخبرات أو الدراية الفنية الخاصة بالأسلحة النووية.

وقد اختارت آيرلندا ألا تُدرج الطاقة النووية في مجموعة مصادر طاقتها، ولكننا نعترف بحق جميع الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة رهنأً بالامتنال التام لشرطي عدم الانتشار والتحقق المنصوص عليهما في المعاهدة.

وفي ١١ آذار/مارس، سنحيي الذكرى السنوية الرابعة لحادث فوكوشيما - دايشي، الذي يذكرنا جميعاً بضرورة ضمان تطبيق أعلى معايير السلامة الممكنة وتجديدها وتحسينها. وتشدد آيرلندا على ضرورة التعاون الدولي في مجال الحوادث النووية انطلاقاً من إدراكها التام لطابعه العابر للحدود. وتشيد آيرلندا بما تبذله الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهود لتنسيق وتبادل الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما، وتدعمها دعماً كاملاً.

وتعتقد آيرلندا أن المعاهدة قد بلغت مرحلة حاسمة وأن المجتمع الدولي ككل يجب أن يكرس نفسه مجدداً، قولاً وفعلاً، لنزع السلاح النووي نزعاً فعلياً قائماً على تعدد الأطراف وقابلاً للتحقق منه. وليس هذا مطمئناً نصبو إليه وإنما هو ضرورة ملحة، على حد قول الأمين العام للأمم المتحدة. وينبغي الشروع فوراً في المناقشات المتعلقة بالسبل الكفيلة بتحقيق هدي تنفيذ أحكام المادة السادسة تنفيذاً كاملاً وتأمين نزع السلاح النووي بأنجع السبل وأسرعها.

إنني أفهم المفارقة في توجيه هذه الملاحظات في مؤتمر نزع السلاح، الذي أخفق لسنوات عدة حتى في مجرد الاتفاق على برنامج عمل. غير أن هذه المفارقة ينبغي ألا تنال من وجاهتها. إن مواطنينا لن يساعدونا كحكومات ما لم نسع إلى حمايتهم من الإبادة الجماعية التي ستعقب وقوع انفجار نووي. ولا يعني هذا أن نترك أنفسنا عزلاً وإنما يعني أن نختار أسلوباً مختلفاً للدفاع عن أنفسنا ضماناً لبقاء كوكب الأرض نفسه. وينبغي لأطراف أي نزاع، أياً كانوا، أن يعترفوا جميعاً بأن إمعانهم في الاعتماد على الأسلحة النووية، رغم المخاطر المثبتة الناجمة عنها، يمكن أن يكلف ثمناً مروعاً وباهظاً للغاية.

وأرى أن عدم مشاركة أطراف المعاهدة في مناقشات بشأن تخليص العالم من هذه الأسلحة عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف ينم بوضوح عن نفورها من الوفاء بالالتزامات التعاهدية التي انضمت إليها بحرية. ويبدو لي أن إنفاق الملايين من الأموال على تحديث منظومات أسلحة ينبغي إزالتها من ترسانات العالم أمر مناقض للنهج الذي أيدته غالبية البلدان، التي أعلنت ١٥٥ منها للجمعية العامة للأمم المتحدة أن استخدام الأسلحة النووية ينبغي ألا يتكرر أبداً تحت أي ظرف كان.

وأخيراً، ينبغي لنا أيضاً أن ننظر في ضرورة تمكين المرأة وإعطائها دوراً في المناقشات المتعلقة بنزع السلاح عموماً. فبعد مرور عشرين عاماً على انعقاد مؤتمر بيجين وخمسة عشر عاماً على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال التحديات ماثلة إلى حد كبير. ولقد ذكرتُ البحوث التي تشير إلى أن ثلاث نساء يمتن من جراء الإصابة بالسرطان نتيجة التعرض إلى إشعاعات التفجيرات النووية في مقابل كل رجلين. غير أن أثر تلك الإشعاعات على الأطفال أكبر بكثير، بل إنه أسوأ على الفتيات الصغيرات. وقد علمتنا التجربة أيضاً أن النزاع المسلح يؤثر على النساء والأطفال أكثر من غيرهم في كل مكان، ومع ذلك، فإننا لا نزال نكابد لكفالة المساواة في تمثيل المرأة وإعطائها دوراً في مراقبة الأسلحة وفي مفاوضات نزع السلاح. ولهذه الأسباب مجتمعة، ستشارك آيرلندا مع بلدان أخرى في تنظيم حدث جانبي أثناء مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد هذا العام، وذلك لبحث مسألة نوع الجنس والأسلحة النووية من وجهة النظر المزدوجة المتمثلة في ما لهذه الأسلحة من أثر غير متناسب على النساء وضرورة الأخذ برأيهن وإيلائهن ذات القدر من الأهمية في النقاش المتعلق بالأسلحة النووية.

ويمثل مؤتمر استعراض المعاهدة فرصة عظيمة لإحداث قطيعة مع عقيدة الردع النووي الفاشلة وللاتفاق على أننا سنشرع في مناقشة التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي دون مزيد من التأخير. وهي فرصة علينا أن نغتنيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فلانغان على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لمرافقة السيد فلانغان إلى خارج قاعة المجلس.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الجلسة. وأود الآن أن أرحب بضيفنا وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، السيد بينيديتو ديلا فيدوفا، وأشكره على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ويسعدني ويشرفني أن أدعو السيد ديلا فيدوفا لإلقاء كلمته.

السيد ديلا فيدوفا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أحاطب للمرة الثانية هذا المؤتمر الذي لا يزال أهم محفل تفاوضي متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وأود أن أكرر التزام إيطاليا بأعمال هذا المؤتمر وأن أهنئكم، سعادة السفير، على توليكم رئاسته. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمين العام بالنيابة، السيد مايكل مولر، وفريقه على دعمهم القيم لأعمال المؤتمر.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا العميق لنهجكم البناء وعزمكم على تشجيع إجراء مزيد من المناقشات الموضوعية بشأن برنامج العمل والبنود الأساسية من جدول الأعمال. ونحن نرحب أيضاً باقتراحكم الداعي إلى إنشاء فريق عامل مخصص يُعنى بأساليب عمل المؤتمر.

لقد تم التفاوض في إطار هذا المؤتمر أو الهيئات السابقة له على اتفاقات رئيسية متعددة الأطراف في مجالي مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، ولا تزال هذه الاتفاقات من الإنجازات المثيرة للإعجاب التي حققها محفل جنيف التفاوضي الذي يسهم في جعل العالم أكثر أماناً. ولهذا السبب، لم يعد المأزق الحالي في آلية نزع السلاح مقبولاً. وينبغي للمؤتمر أن يستأنف أعماله دون مزيد من التأخير. وينبغي أن يكون شاغله الرئيسي اعتماد برنامج عمل وبدء مناقشة فعالة بشأن القضايا الرئيسية، وستكون المرونة ضرورية لتحقيق هذه الغاية.

إننا نرحب ترحيباً حاراً بالجهود الرامية إلى إشراك المجتمع المدني إشراكاً فعلياً في مناقشات هذا المؤتمر، ومن ثم، فإننا نؤيد بقوة اقتراح الأمين العام بالنيابة الداعي إلى عقد محفل غير رسمي مشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في ١٩ آذار/مارس.

وستكون الأشهر المقبلة حاسمة في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد شارف مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الانعقاد، وينبغي لنا أن نضاعف جهودنا من أجل تحقيق نتيجة ناجحة. فمعاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في النظام

العالمي لمنع الانتشار النووي، والركيزة الأساسية في السعي إلى نزع السلاح النووي، وعنصر مهم لمواصلة تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونريد أن نؤكد مجدداً التزامنا بتهيئة الظروف المؤاتية لبناء عالم أكثر أماناً للجميع وخال من الأسلحة النووية، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن يستند أي تقدم آخر يحرز في هذا الصدد إلى اعتبار أن ركل ركيزة من ركائز المعاهدة الثلاث تعزز الأخرى. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لتنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

أما فيما يخص الأزمات الإقليمية الرئيسية، فقد ساهمت إيطاليا مساهمة كبيرة في إزالة الأسلحة الكيميائية السورية من خلال تقديم مساعدة ملموسة إلى الأمم المتحدة وإلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وخصص ميناء إيطالي لعبور شحنات المواد الكيميائية السورية قبل تدميرها على متن سفن تابعة للولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤيد بقوة الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية في سبيل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني. ونحن نتطلع إلى التوصل إلى حل شامل طويل الأمد ومتفق عليه للمسألة النووية الإيرانية، ونأمل صادقين في أن يتسنى حل الخلافات المتبقية بحلول موعد ٣١ آذار/مارس النهائي للتوصل إلى اتفاق سياسي.

وعلاوة على ذلك، نثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدورها الحاسم في مجالي التحقق والرصد. وفيما يخص إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فإننا نعرب عن تأييدنا التام للجهود الدؤوبة التي يبذلها الميسر والدول المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ في سبيل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى توافق في الآراء على تاريخ انعقاد مؤتمر هلسنكي وعلى جدول أعماله. وسنواصل دعم الإجراءات التي يتخذونها والأعمال التحضيرية الجارية لعقد مؤتمر ناجح.

ونحن نشاطر القلق السائد إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية. ذلك أن هذه الأسلحة تشكل مصدر قلق شديد لنا ولمن يشتركون في هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتتجلى أهمية هذه المسألة في إقرارها في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

ومن الأهمية بمكان المشاركة في جميع المناقشات ذات الصلة بنزع السلاح النووي مشاركة بناءة وموضوعية مع التركيز بشكل واضح على التدابير العملية والفعالة. ويجدر بنا أن نتجنب إيجاد حلول مختصرة لا تُسهم في تحقيق هدي نزع السلاح وعدم الانتشار اللذين يعزز كل منهما الآخر.

ويمثل نزع السلاح النووي نزاعاً تدريجياً سبيلاً واقعياً لبلوغ هدف "القضاء التام على الأسلحة النووية". ونحن نرحب بنتائج المؤتمر الذي عقدته مؤخراً في لندن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالعملية الجارية التي تساعد على تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين تلك الدول.

وإيطاليا ملتزمة أيضاً التزاماً تاماً ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي من شأنها أن تعزز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي نهاية آذار/مارس، ستستضيف إيطاليا مؤتمر إدواردو أمالدي التاسع عشر المخصص هذا العام للتعاون الدولي لتعزيز السلامة والأمن النوويين والضمانات النووية وعدم الانتشار، الذي سيوفر للخبراء والعلماء محفلاً مهماً لمناقشة سبل تعزيز السلامة والأمن النوويين والضمانات النووية وعدم الانتشار.

ولا تزال مسألة إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تحظى بالأولوية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وإيطاليا عضو في فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تساهم في وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي سيختتم أعماله قريباً بهدف تنشيط المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة. ونحن نرحب بالمناقشات الموضوعية والمثمرة التي أُجريت في إطار الفريق، وأود أن أعرب عن صادق امتناني لرئيسة الفريق الكندية على عملها الممتاز وقيادتها الفعالة. ونحن نتطلع إلى اختتام هذه العملية وإلى صدور تقرير رئيسة الفريق بغية مواصلة تعزيز أعمال المؤتمر بشأن هذه المسألة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، باتت إيطاليا تولي اهتماماً خاصاً ومتزايداً للتثقيف والتدريب وبناء القدرات المؤسسية باعتبارها عناصر أساسية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وستعقد المدرسة الدولية للأمن النووي، التي أنشأها كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمركز الدولي للفيزياء النظرية في عام ٢٠١٠ في ترييسته، دورتها التدريبية السنوية الخامسة في عام ٢٠١٥. ونحن نعتقد أن جهود التثقيف ينبغي أن تكون الدعامة التي تستند إليها أي استراتيجية تهدف إلى تعزيز سبل التصدي العالمية للتهديدات التي يطرحها استخدام أسلحة الدمار الشامل ومنع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على المواد والمعارف الحساسة. ولهذا السبب، أعلننا عن تنظيم حدث رفيع المستوى بعنوان "مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦ وما بعده: دور مراكز التدريب والدعم ومراكز الامتياز". وسيُنظم هذا الحدث في بولونيا في ٧ و٨ أيار/مايو ٢٠١٥.

وأود أن أذكر بالرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، والتي شدد فيها على أن "إحراز تقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف بات ضرورياً أكثر من أي وقت مضى"، بسبب تزايد التوترات وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم. ولن تدخر إيطاليا جهداً في دعم أعمال هذا المؤتمر. ذلك أن نزع السلاح ومراقبة الأسلحة وعدم الانتشار عناصر أساسية في سياسة إيطاليا الخارجية.

وستواصل إيطاليا، باعتبارها مرشحة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تعزيز جدول أعمال نزع السلاح في الأمم المتحدة، على نحو ما دأبت عليه في جميع المحافل المتعددة الأطراف، بما فيها هذا المؤتمر، ومجموعة الدول السبع، والاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير ديلا فيدوفا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. واسمحوا لي أن أعلق الجلسة لمرافقة السيد ديلا فيدوفا إلى خارج قاعة المجلس.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الجلسة العامة. وأود الآن أن أرحب بضيفنا نائب وزير الخارجية في شيلي، السيد إدغار دو ريفيروس، وأشكره على إلقاء كلمته أمام مؤتمر نزع السلاح. ويسعدني ويشرفني أن أدعو السيد ريفيروس إلى أخذ الكلمة.

السيد ريفيروس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على ما قمتم به وفريقكم من عمل. تعتقد شيلي، على نحو ما أعربت عنه في مناسبات سابقة، أن الوقت قد حان، بعد مرور ١٦ عاماً أخفق خلالها المؤتمر في تقديم أي التزام متعدد الأطراف، لتقصي خيارات أخرى بالتعاون مع المجتمع المدني، الذي كان طرفاً غائباً مهماً في هذا المؤتمر. ولذا، فإننا نتطلع بشدة إلى المحفل الذي يُرتقب أن ينظمه الأمين العام مع المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، نشعر ببالغ الأسف لعدم اعتماد مشروع المقرر الذي قدمته المكسيك لفتح باب المشاركة للجميع في المؤتمر.

وإلى أن يعاود المؤتمر الانخراط في العمل الموضوعي الذي أنشئ من أجله، سيواصل بلدي دعم جميع المساعي الرامية إلى تقصي سبل بديلة لكسر جمود آلية نزع السلاح. ولهذا السبب، قررت شيلي تولي رئاسة الفريق العامل المعني بالضمانات الأمنية السلبية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للثقة التي أوليتموها لوفد بلدي. ولا يزال بلدي على استعداد لإيجاد سبل جديدة تكفل استئناف المؤتمر لأعماله، سواء من خلال عقد محافل تركز على نزع السلاح تحديداً، مثل الأنشطة المضطلع بها هنا في جنيف، أو من خلال تكريس دورة جديدة لنزع السلاح في الجمعية العامة أو أي هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة، وذلك من أجل استئناف المفاوضات المتعلقة بجميع مسائل نزع السلاح على الصعيد العالمي بطريقة متوازنة ديمقراطية لا تمييز فيها.

ويأتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في صدارة قائمة الشواغل الأمنية الدولية في سياسة شيلي الخارجية المتعددة الأطراف. ويبدل بلدي بثبات وحزم، منذ عودته إلى الديمقراطية، مساعي دبلوماسية لدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز نظام عالمي يقوم على الاحترام الكامل للقانون والتعاون الدوليين ويكون دور الأسلحة فيه دوراً ثانوياً، على النحو المتوخى والمطلوب في المادتين ١٠ و ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. إن شيلي بلد مسالم يلتزم التزاماً راسخاً بالعولمة ونظام عالمي يستمد شرعيته من التطبيق التدريجي للقواعد المتفاوض عليها في إطار متعدد الأطراف. ويتسم نموذج التنمية في بلدي بانفتاحه على العالم الخارجي واعتماده على السلم والأمن العالميين من أجل فعالية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات. وتعتبر شيلي الأمن الدولي منفعة عامة عالمية يجب على جميع الدول أن توفرها بصرف النظر عن حجمها أو

عدد سكانها أو قوتها العسكرية. ولهذا السبب، تعتبر شيلي أنه ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يشاركوا في البحث عن حلول متعددة الأبعاد للتهديدات العالمية الرئيسية.

ومن هذا المنظور، شغلت شيلي عدة مرات مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة. وتولت شيلي رئاسة المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير وأطلقت مبادرات تهدف إلى حماية المدنيين في حالات النزاع وحقوق المرأة في حالات العنف والنزاع، في جملة أمور أخرى. والمبادرة المعروفة باسم النهج الإنساني لنزع السلاح هي أحدث مبادرة هامة متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي. وتؤيد شيلي هذه المبادرة تأييداً قوياً لأنها تتماشى مع سياستها الخارجية، التي تركز على الأمن البشري وتعتبر أن الأشخاص هم المستفيدون من العمل المتعدد الأطراف الرامي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، فإننا ندعو إلى إنشاء محافل جديدة للمناقشة ونسعى إلى الاستفادة من المبادرات والفرص الكفيلة ببناء عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تؤيد التعهد الذي أعربت عنه النمسا خلال المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عُقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والذي أيدته أيضاً مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وليس هذا التحدي الوحيد الذي ينتظرنا. فسيُعقد هذا العام المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها. وستسلم شيلي، التي ترأست المؤتمر الأخير الذي عُقد في عام ٢٠١٠، رئاسة المؤتمر إلى إندونيسيا. ويحظى كلا المؤتمرين بأهمية بالغة في السياق الدولي الحالي الذي ينذر بالخطر لأنه يتسم ليس بتزايد عدد النزاعات فحسب، بل أيضاً بتدهور مقلق في التعاون بين الدول النووية الرئيسية. فقد أعلنت هذه الدول عن مشاريع تقدر قيمتها بالبلايين لتحديث ترساناتها النووية وتحسينها تكنولوجياً. وهذا أمر يدعو إلى القلق الشديد لأن من الممكن أن تحدث كارثة نووية عن قصد أو عن غير قصد، كما حصل في الماضي، إما نتيجة لسوء تقدير أو لفقدان السيطرة مؤقتاً على نظم التحكم.

وقد لاحظنا في المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عُقدت في أوصلو ونايباريت وفيينا أن ما من سبيل إلى التأهب لخطر حدوث كارثة نووية. ومن السبل الرئيسية للتخفيف من حدة هذا الخطر تخفيض مستويات تأهب الترسانات النووية، وستواصل شيلي، مع شركائها في ائتلاف إلغاء حالة التأهب، الدعوة إلى إيجاد سبل عملية للقيام بذلك.

فقد تغير العالم الذي نعيش فيه اليوم والقوى التي تحركه. ويطلب عدد لا يحصى من المنظمات بتحقيق نتائج تجسد احتياجات الناس وتطلعاتهم. والاتفاقيتان المتعلقتان بمحظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية ومعاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدت مؤخراً أمثلة على هذه النتائج وعلى العلاقة الإيجابية بين المجتمع المدني والدول. ومن المؤسف أن هذه الصكوك لم تكن

نتيجة لأعمال هذا المؤتمر، الذي هو هيئة الأمم المتحدة الوحيدة المسؤولة عن التفاوض بشأن القضايا المتصلة بنزع السلاح.

وقد واجهت شيلي تحدياً كبيراً للاندماج في النهج المتعدد الأطراف الذي يتبعه مؤتمر نزع السلاح وللتكيف معه. ورغم أننا نفهم تماماً ضرورة التوفيق بين المصالح العامة أو العالمية في مجال الأمن والسلم الدوليين واحتياجات بعض الدول وشواغلها في مجال الأمن الوطني، فإن فهم سبب بقاء هيئة رئيسية من هيئات الأمم المتحدة مكتوفة اليدين يزداد صعوبة كل عام. وهذا أمر يصعب شرحه لمواطنينا، الذين يتوقعون نتائج ملموسة يمكن بناء الثقة استناداً إليها. إن سجل المؤتمر جدير بالاحترام والإعجاب من حيث ما حققه من إنجازات هامة متعددة الأطراف في حقبة معقدة من التاريخ، ألا وهي الحرب الباردة. ولكن حتى في تلك الحقبة التي اتسمت بقدر كبير من انعدام الثقة، نجح المؤتمر في التفاوض على معاهدات شتى تحت فئات كاملة من الأسلحة اللإنسانية من على وجه الأرض. والتغلب على انعدام الثقة والعمل لما فيه مصلحة البشرية المشتركة هو الطريق الذي ينبغي لنا أن نسلكه من جديد في هذا المحفل.

وترى شيلي أن التطور السريع الذي شهدته الشؤون العالمية على مدى العقود الأخيرة يحتم علينا أن نتبع نهجاً حديثاً يتطلع إلى المستقبل. وإنني على ثقة، سيدي الرئيس، أن خلفاءكم سيثابرون على بذل الجهود التي بدأها الرؤساء السابقون إن كنا نريد حقاً الخروج من هذا النفق المظلم. وهذا أمر لا غنى عنه لتحقيق الأمن العالمي وحماية مواطني العالم لأن لما نقرره في هذه القاعة تبعات في جميع أنحاء العالم رغم أننا قد ننسى ذلك أحياناً.

وإذا أراد مؤتمر نزع السلاح أن يستعيد مشروعته ومصداقيته، فإن عليه أن يكيف أسلوب عمله وفقاً للاتجاهات المستجدة في النظام الدولي. وهو في أمس الحاجة إلى الانفتاح في وجه جميع أعضاء الأمم المتحدة. ويكتسي توسيع العضوية أهمية أساسية لأن من الضروري تبديد صورة المؤتمر كنادٍ مغلق يتخذ قرارات باسم الآخرين أو يحاول القيام بذلك. ذلك أن النظام الحالي المتعدد الأطراف يقوم على المشاركة والديمقراطية، ومن ثم، فهو يتطلب مساهمة قوية من المجتمع المدني.

لقد تكلمت باسم بلدي بعبارات صريحة لأنني أعتقد أن هذا هو السبيل إلى الإسهام في إحراز تقدم حاسم بشأن مسألة تتطلب اهتماماً خاصاً من كل من يعيش على هذا الكوكب ويملك شعوراً إنسانياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الوزير ريفيروس على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لمرافقة السيد ريفيروس إلى خارج قاعة المجلس.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الجلسة العامة. لقد انتهينا من الاستماع إلى جميع الشخصيات الرفيعة المستوى الراغبة في توجيه كلمة إلى المؤتمر في فترة بعد ظهر اليوم. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ يبدو أن لا أحد يرغب في ذلك.

وقبل أن نختتم أعمالنا لفترة ما بعد الظهر، أود الآن أن أعطي الكلمة لأمين المؤتمر لكي يطلعكم على آخر المستجدات في برنامج العمل.

السيد فونغ (أمين المؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): أود، بإيجاز شديد، أن أدعو الوفود إلى زيارة الموقع الشبكي للاطلاع على الجدول الزمني لأنشطة يوم غد، بما في ذلك قائمة المتكلمين في الجزء الرفيع المستوى. فقد طرأت عليه بعض التغييرات. وسنستمع غداً إلى بيانات من منغوليا والعراق وكولومبيا. وكولومبيا هي المتكلم الجديد الذي أضيف إلى القائمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا نختتم أعمالنا لفترة ما بعد الظهر. وسيعقد مؤتمر نزع السلاح جلسته العامة القادمة في الساعة ١٠ من صباح يوم غد، الخميس ٥ آذار/مارس، وسنستمع إلى كلمات تلقيها شخصيات بارزة من منغوليا والعراق وكولومبيا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.